مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٥٧٩ (استئناف ١)**
الجمعة، ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الساعة ٠٠/١٥
نيويورك

الرئيس: السير جيريمي غرينستوك .... (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد ميروف
أيرلندا	السيد ماكفيلي
بلغاريا	السيد تافروف
الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
سنغافورة	السيدة فو
الصين	السيد جيانغ جيانغ
غينيا	السيد بوبكر ديالو
فرنسا	السيد واشون
الكاميرون	السيد بانوم
كولومبيا	السيد فرانكو
المكسيك	السيدة بونسي غواديان
موريشيوس	السيد ريهولت
النرويج	السيد دامن
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد روزنبلات

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2002/737)

02-48738 (A)
0248738

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل طاجيكستان. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عليموف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): في البداية، اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى عبارات الامتنان والثناء الحار التي أعرب عنها اليوم تجاه الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، السفير الأخضر الإبراهيمي، لتفانيه من أجل تنفيذ عملية السلام في أفغانستان وإدارته الحكيمة والقديرة لبعثة الأمم المتحدة في ذلك البلد. وفي طاجيكستان، التي استطاعت أن تحسم صراعا داخليا في فترة وجيزة وتحت رعاية الأمم المتحدة، فإننا نفهم جيدا الدور الهام الذي يمكن أن يقوم به ممثل خاص للأمين العام في التوصل إلى صيغة لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية. ورغم أنه لا يزال هناك الكثير من المهام المعقّدة التي تنتظر الشعب الأفغاني لإنجازها بمساعدة المجتمع الدولي، فإننا نثني على السفير الإبراهيمي وزملائه للنتائج الملموسة التي حققتها البعثة التي يترأسها في جميع المجالات.

إن الجلسة التي يعقدها المجلس اليوم تدلل مرة أخرى على مدى الاهتمام الذي يوليه المجلس - بحكم مسؤوليته الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين - من أجل تحقيق السلام والاستقرار والاتحاد والحياد والوئام والتنمية في أفغانستان، ذلك البلد الذي بدأ شعبه الباسل يعود إلى الحياة بالتدريج بعد سنوات عديدة من نظام حكم الطالبان المناهض للشعب.

ونحن في طاجيكستان نتابع باهتمام شديد التطورات في أفغانستان المجاورة. ونتمنى بإخلاص أن شعب أفغانستان الشقيق سيتمكن من تجاوز العقبات التي تعترض سبيل المصالحة الوطنية والوحدة. ونشعر بارتياح بالغ أنه رغم كل تعقيدات الماضي القريب، فقد تمكنت الإدارة المؤقتة واللجنة المستقلة الخاصة من عقد اجتماع اللويا جيرغا الطارئ، الذي كان حدثا رئيسيا بحق في نهضة المجتمع الأفغاني.

ومن الأمور ذات الأهمية أن يتمكن ذلك الاجتماع الرفيع المستوى الذي ضم وفودا من شتى أنحاء أفغانستان التي مزّقتها الحرب، من التعامل مع المهام المطروحة على بساط البحث: إذ جرى انتخاب رئيس للدولة وإنشاء سلطة انتقالية ذات قاعدة عريضة. وقد ساعدت جهود عديدة على نجاح انعقاد اللويا جيرغا. وكان ثمة أهمية خاصة لإسهام المندوبين - ولاسيما النساء من بينهم - فضلا عن مناخ الثقة والصراحة الذي ساد الاجتماع. ورغم الاختلافات العديدة في المجتمع الأفغاني، فقد أبدت الوفود إدراكا لمسؤوليتها عن مصير أفغانستان الجديدة بعد حكم الطالبان.

وقد دللت الدروس المستفادة من عملية السلام في طاجيكستان على أنه بدون تفهم للحاجة إلى نسيان الخلافات القائمة، سيكون من المستحيل تحقيق الوحدة الوطنية أو استعادة السلام والاستقرار الحقيقيين في هذا البلد. وإن حكومة طاجيكستان تشعر بالتفاؤل تجاه العمليات الإيجابية التي ما فتئت تكتسب قوة في أفغانستان وتدعمها. وستواصل تقديم كل مساعدة ممكنة للويا جيرغا وللحكومة ذات التمثيل الواسع والمتعددة الأعراق برئاسة السيد حامد قرضاي.

وفي كل أسبوع، ما فتئت القوافل التي تحمل المساعدة الإنسانية الدولية تجتاز ممرات النقل التي تم فتحها عبر حدود طاجيكستان للوصول إلى الأقاليم الأفغانية. وتنوي حكومة طاجيكستان زيادة إسهاماتها الإنسانية وفي جهود إعادة التأهيل في أفغانستان.

وإننا ممتنون للرئيس والإدارة في أفغانستان لمواصلة تنفيذ اتفاق بون. ونتمنى لهما كل التوفيق في توحيد صفوف

الأفغان في إطار برنامج وطني يضمن السلام والاستقرار في كل مقاطعات أفغانستان، إلى جانب كفالة إنعاش الاقتصاد وتحقيق نجاحات في المجال الاجتماعي. وهذا يتطلب بذل أقصى الجهود في إطار من الجرأة والحزم.

ويدلل الماضي القريب على أن حكومة حامد قرضاي قد عقدت العزم على إرساء نظام سياسي قابل للحياة في أفغانستان، ولا مكان فيه للإرهابيين الدوليين أو مهربي المخدرات. وتعرب طاجيكستان عن أملها في أن تحظى الجهود التي تبذل من أجل التسوية في أفغانستان، في إطار استمرار الدور القيادي للأمم المتحدة، بدعم المجتمع الدولي بغية تعزيز التوجهات الإيجابية التي ما فتئت تكتسب زخما في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل منظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، الذي وجه المجلس دعوة إليه بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لاماني: السيد الرئيس، يطيب لي بداية أن أتوجه لكم بالشكر لعقدكم هذه الجلسة الرسمية لدراسة تطورات الوضع في أفغانستان في ضوء تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، والذي يأتي بعد تطورات إيجابية بالتأكيد، لكنها صعبة ومليئة بالمخاطر، من أهمها تلك المتعلقة بمواصلة الجهد الدؤوب لإرساء أسس بناء دولة أفغانستان وتحقيق السلم والأمن في ربوعها، وبالذات بعد الاجتماع الناجح للويا جيرغا الذي انعقد من ١١ إلى ١٩ حزيران/يونيه الماضي، وانتخاب رئيس الدولة، والموافقة على الهياكل الأساسية وتعيين السلطة الانتقالية في أفغانستان.

لاحظ تقرير الأمين العام أنه بالرغم من بطء وتيرة عملية السلام التي بدأت مع مؤتمر بون، فقد تم تنفيذ جميع الخطوات المنصوص عليها في الاتفاق وفي الوقت المناسب، وذلك بالرغم من الصعاب والعراقيل المتعددة الأبعاد الأمنية والسياسية والإنسانية والدستورية ومخلفات الحروب الأهلية وحالة الفوضى المرعبة التي وصلت إليها أفغانستان، وما لذلك من تأثير على السلم والأمن في المنطقة وانعكاساته على العالم، وبالتالي، نرى أن الوضع في المرحلة الحالية يتطلب مواجهة ثلاث متطلبات رئيسية.

أولا، دعم الأمن والاستقرار ليعم كافة أطراف البلاد وإيجاد الحلول العاجلة لمشاكل اللاجئين وتسهيل عودتهم إلى بلدهم. ثانيا، ترسيخ هذا الدعم بتحقيق الحد الأدنى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكفيلة باستتباب الأمن وعودة الحياة الطبيعية إلى هذا البلد. ثالثا، ترسيخ المشاركة الشعبية في إطار التحول الديمقراطي للمجتمع الأفغاني وإنشاء المؤسسات الدستورية التي من شأنها تأمين القفزة النوعية للخروج نهائيا من النفق الطويل والمظلم الذي فرض على الشعب الأفغاني.

لقد اتخذت بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان خلال الأشهر الستة الأخيرة بالفعل خطوات جادة في هذا الشأن. فبالنسبة للتحدي الأول، جاء إنشاء القوة الدولية مساهمة مؤثرة وفعالة أدت إلى نتائج طيبة في كابل، ووجب تعميمها على كافة أرجاء البلاد. ولعل هذه التطورات تجعل المجتمع الدولي، وعلى رأسه مجلسكم الموقر، مطالبا أكثر من أي وقت مضى، بالعمل على تعزيز هذه القوة ودور الأمم المتحدة ودعم الحكومة الأفغانية سياسيا، ومدها بالقدرات المالية والفنية التي تحتاجها لتحقيق الغايات المنشودة.

أما بالنسبة للتحدي الثاني، والخاص بالوضع الإنساني، فقد ورد في تقرير الأمين العام أنه بالرغم من التقدم الحاصل والملحوظ في تخطيط وتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، وتشجيع القدرات الوطنية الأفغانية، فإن الأزمة الإنسانية ذات حجم كبير، ثم

أن التمويل المقدم من الجهات المانحة اتبع نمطا غير متساوي. بل أن تدفقات الموارد، وكما ورد في التقرير، بدأت تعرف انخفاضا كبيرا منذ شهر نيسان/أبريل، أدي إلى حدوث عرقلة شديدة في تنفيذ البرامج حتى طاولت تلك التي تتناول أشد الاحتياجات العاجلة في جميع أرجاء البلاد.

تتواكب مع هاتين العمليتين خطوات إيجابية نحو كفالة الممارسة الديمقراطية والإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان، وهي النقطة الثالثة التي أشرت إليها في مستهل بياني هذا. والالتزام بهذا النهج يجب أن يكون جادا وملتزما بالشرعية. وينبغي ألاّ تغيب عن أذهاننا الظروف الصعبة التي تعرض لها المجتمع الأفغاني. فترسيخ المؤسسات يقتضي بالضرورة توفير الأمان لذلك المجتمع ووضع حد لمعاناته من جراء الحروب والجوع والفقر وتحقيق الحد الأدنى من الحياة الكريمة والتربية والتعليم.

لقد دأبت قضية أفغانستان وتطوراتها على جداول أعمال القمم والمجالس الوزارية الإسلامية. وقد اتخذ المؤتمر الوزاري الإسلامي الأخير الذي عقد في الشهر الماضي في الخرطوم قرارا بعودة دولة أفغانستان لشغل مقعدها الشاغر في منظمة المؤتمر الإسلامي، مع التأكيد على دعم الحكومة الشرعية الأفغانية تحت قيادة السيد حميد قرضاي، رئيس دولة أفغانستان، في جهودها البناءة لتعزيز الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في هذا البلد.

كما أود أن أؤكد من جديد، باسم منظمة المؤتمر الإسلامي، على تثمين المنظمة الكبير للجهود الجبارة والمضنية والمخلصة، بل والاستثنائية، التي يقوم بها معالي السيد الأخضر الإبراهيمي على رأس بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان، والتي من شأنها إنهاء المأساة الأفغانية وعودة هذا البلد ليؤدي دوره الإيجابي والفعال في المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثلة الدانمرك. وأدعوها إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة لوج (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي– إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا– والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن البلدان الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن امتنان الاتحاد الأوروبي للممثل الخاص، الأخضر الإبراهيمي، على إحاطته الإعلامية اليوم وعلى العمل الرائع الذي يقوم به من أجل تعزيز عملية السلام والازدهار في أفغانستان.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالنتيجة التي تمخضت عن الاجتماع الطارئ للويا جيرغا وانتخاب رئيس الدولة، السيد حميد قرضاي. إن الاجتماع الطارئ للويا جيرغا، بما في ذلك الانتخابات على مستوى المقاطعات والأولوية قد دللت على اهتمام الشعب الأفغاني الشديد بالمشاركة في العملية الديمقراطية في جميع أنحاء البلاد. ونرحب ترحيبا خاصا بالتمثيل القوي للمرأة في هذه العملية.

إن الاتحاد الأوروبي يشجب بشدة حادث الاغتيال المأساوي لنائب رئيس الحكومة الانتقالية في أفغانستان، الحاج عبد القادر، الذي وقع في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢. ونحث الحكومة الانتقالية في أفغانستان على إجراء تحقيق مستكمل في هذا الحادث. ونهيب بالشعب الأفغاني ألاّ يدع هذا الحادث المأساوي يفسد عودة الحياة الطبيعية في أفغانستان أو أن يقوض عملية السلام.

وبينما تحقق الكثير في الأشهر الستة الأولى منذ اجتماع بون، لا تزال هناك تحديات كبيرة. وأحدها يتعلق بانعدام الأمن، الذي ما برح يمثل الشاغل الرئيسي للشعب الأفغاني والمنظمات الدولية العاملة في أفغانستان. وإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إسهاما منها في ضمان الأمن، لا تزال تقوم بدور رئيسي في وزع القوة الدولية للمساعدة الأمنية.

وهناك تحدٍ آخر يتمثل في جعل المؤسسات التي أنشئت حديثا تعمل بطريقة تتسم بالكفاءة وجعل تأثيرها يمتد إلى المقاطعات. إن الحكومة الانتقالية في أفغانستان لديها مسؤولية رئيسية عن ضمان تحقيق تقدم بشأن تلك المسائل الهامة وغيرها خلال المرحلة الثانية من عملية بون. والاتحاد الأوروبي سيواصل دعمه السياسي والمالي لتمكين الحكومة الانتقالية من القيام بدورها.

وقد قام الاتحاد الأوروبي مؤخرا بتعيين السيد فرانسيس فيندريل بوصفه الممثل الخاص المقبل للاتحاد الأوروبي في أفغانستان، خلفا للسيد كلاوس- بيتر كليبر. ويمثل تعيين السيد فيندريل مؤشرا على دعمنا المستمر للعملية السياسية ولإعادة الإعمار في أفغانستان.

إن الهدف الشامل من تعاون الاتحاد الأوروبي مع أفغانستان هو التنفيذ الكامل لاتفاق بون. والغاية النهائية ينبغي أن تتمثل في إقامة حكومة عريضة القاعدة وتأخذ في الحسبان المساواة بين الجنسين ومتعددة الأعراق وتمثيلية على الوجه الكامل. ومراعاة حقوق الإنسان وسيادة القانون كمبدأ توجيهي هو مطلب أساسي على الحكومة تلبيته. لقد أعربت الأحزاب الأفغانية عن نيتها في هذا الصدد في اتفاق بون. وقد صادقت أفغانستان على الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان.

والاتحاد الأوروبي لديه التزام طويل الأجل بالمساعدة في إنشاء دولة أفغانستان التي تحترم حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة واحترام سيادة القانون. ونؤيد الجهود التي يقوم بها في الميدان ممثل الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

وطالب اتفاق بون المجتمع الدولي والوكالات ذات الصلة، وبخاصة الولايات المتحدة، بمساعدة الإدارة المؤقتة في أفغانستان وتلك التي تخلفها على مكافحة إنتاج وتصنيع المخدرات. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالخطوات التي اتخذتها أفغانستان في هذا الصدد حتى الآن، ولا يزال ملتزما بالعمل مع أفغانستان على مكافحة هذه المشكلة الخطيرة. والخطوة التالية في اتفاق بون هي إنشاء لجنة دستورية. ويدعو الاتحاد الأوروبي الحكومة الانتقالية في أفغانستان إلى إعطاء قوة دفع كافية لأعمال اللجنة بمجرد إنشائها. وسيبدأ العمل قريبا على التحضير للانتخابات المقرر أن تجرى عام ٢٠٠٤. ونرحب بالمعلومات المقدمة من الممثل الخاص حول مشاركة الأمم المتحدة على نحو وثيق في التحضير للانتخابات.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالإسهام على نحو كبير في تحقيق التنمية في أفغانستان. وقد جرى بالفعل تخصيص أكثر من ٥٠٠ مليون يورو لكي تنفق عام ٢٠٠٢. وسيستمر الاتحاد الأوروبي في تذكير المانحين الدوليين بالحاجة الماسة إلى الوفاء بالمساعدات الإنمائية التي سبق التعهد بها. وسيشجع الاتحاد الأوروبي تخصيص المعونة الإنمائية على نحو يعزز دور الحكومة المركزية، بينما يضمن في نفس الوقت أن تصل عوائد ملموسة للسلم إلى جميع السكان على نحو عاجل. وستعرض الإدارة الأفغانية قريبا ميزانية التنمية الوطنية. ويشجع الاتحاد الأوروبي بشدة جميع المانحين على تقديم المساعدات في هذا الإطار. ونلحظ في هذا العام نقص الأرصدة المخصصة للتكاليف الدورية، ونحث المانحين على دراسة طرق ملء

هذه الفجوة، وبخاصة عن طريق الإنفاق العاجل للأرصدة التي سبق التعهد بها.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بعودة عدد كبير من اللاجئين إلى أفغانستان. وفي نفس الوقت، يقلقنا أن العائدين لا يحصلون على الدعم الدولي الذي يحتاجون إليه لضمان إعادة إدماجهم على نحو مستدام. ومن الجوهري أن يعزز المجتمع الدولي جهوده، بما في ذلك دعم المجتمعات المحلية. وفي نفس الوقت، ينبغي لشتى الأطراف الأفغانية أن تكفل إمكان توصيل المساعدات الإنسانية على نحو آمن وفعّال.

لقد أرسي أساس العملية الانتقالية في بون قبل أكثر من ستة أشهر بقليل. وبضعة أشهر ليست بالفترة الطويلة، بعد ما يربو على ٢٣ سنة من الحروب والصراعات، إلا أن الأحداث تثبت أنه يمكن إحراز الكثير عندما يقترن تعطش الشعب الأفغاني للسلام بالعزم وتقارب البلدان المجاورة وغيرها من الشركاء الدوليين. ورغم ضخامة التحديات وتعقيدها، توجد الآن، وفي نهاية المطاف، فرصة حقيقية للشعب الأفغاني وللمجتمع الدولي لإعادة الحياة إلى طبيعتها في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل تركيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بامير (تركيا) (تكلم بالانكليزية): أرجو أن تسمحوا لي بداية بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. ونتمنى لكم كل نجاح. وأقدم تقديرنا إلى الأمين العام لتقريره الشامل (S/2002/737) الذي يصف فيه الحالة الراهنة في أفغانستان. وأود أن أشكر كذلك السفير الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية اليوم وأن أثني عليه وعلى زملائه لجهودهم الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان.

وقد سبق لتركيا أن أعلنت تأييدها للبيان الذي أدلت به الدانمرك الآن بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أود أن ألقي الضوء على بعض جوانب تقديرنا للحالة الراهنة في أفغانستان. وقد تولت تركيا قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية منذ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ عقب القيادة الناجحة للمملكة المتحدة، وأقامت علاقات عمل طيبة مع السلطات الأفغانية كجزء من الجهود التي تبذلها لتنفيذ أهداف المجتمع الدولي في كابل والمناطق المحيطة بها. والحالة في كابل وما حولها هادئة بوجه عام. والمدينة الآن آخذة في الازدهار بزيادة الأنشطة التجارية والاجتماعية. ويستقبل المجتمع المحلي القوة الدولية للمساعدة الأمنية استقبالا حسنا. وبناء على طلب وزير الداخلية السيد وارداك، قرر قائد القوة زيادة أنشطة الدوريات المشتركة بين القوة والشرطة الأفغانية. ومع ذلك، لا تزال الحالة الأمنية تتطلب اهتمامنا الكامل. وإن اغتيال الحاج عبد القادر، نائب الرئيس ووزير الأشغال العامة في الإدارة الانتقالية في ٦ تموز/ يوليه ٢٠٠٢ في كابل قد أظهر ضرورة تعزيز التنسيق بين منظمات الاستخبارات ومؤسسات الأمن الداخلي. وتحقيقا لذلك الغرض، تقترح القوة الدولية للمساعدة الأمنية تشكيل فريق عامل يتكون من مسؤولين من المؤسسات ذات الصلة.

وتواجه أفغانستان والمجتمع الدولي مهام وتحديات كبرى. ويجب أن يظل شغلنا الشاغل إنشاء جيش وطني حقيقي يخدم مصالح الأمة الأفغانية بأسرها. وهناك دول عديدة، بما فيها تركيا، فضلا عن القوة الدولية للمساعدة الأمنية، على استعداد لمواصلة تقديم المساعدة في تكوين هذا الجيش وتدريبه. وبينما يجري الآن بذل الجهود الوطنية لتدريب فرادى الكتائب الأفغانية، فإننا نعتقد أنه من الأمور

الملحّة إلى أقصى حد إقامة هيكل مؤسسي عام ووضع ترتيبات القيادة والمراقبة للجيش الجديد.

وحرصا على مساعدة الحكومة الأفغانية في جهودها الرامية إلى إعادة هيكلة سلطتها وتوطيدها، من الضروري تقديم المعونة الدولية المستدامة، كما جرت الدعوة إليها في القرار ١٤١٩ (٢٠٠٢). فالعجز عن دفع مرتبات ضباط الشرطة والجيش وموظفي الحكومة في وقتها لن يساعد على تحقيق الاستقرار والأمن اللذين طال السعي إليهما في البلد. وهما من الأمور التي لا بد منها لإحراز النجاح. وقد أظهر الشعب الأفغاني تصميما ونضوجا عظيمين في اجتماع اللويا جيرغا. ويدين له المجتمع الدولي الآن بالتزامه الكامل.

وارتفاع معدلات عودة اللاجئين، الذي يستمر بلا هوادة، يغمر مدينة كابل ويزيد الضغط على الموارد الشحيحة بالفعل. ويقدر عدد الذين عادوا إلى البلد أثناء الأشهر الستة الماضية بأكثر من مليون نسمة. ويقدر الخبراء أن هذا الرقم سيبلغ مليونين بحلول نهاية العام. ومن المهم كذلك أن نعزز جهود الحكومة والأمم المتحدة لوقف الاتجار بالمخدرات.

وقد كان هناك عدد من المؤشرات إلى ضرورة توسيع مجال مسؤولية القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وتوخي توسيع نطاق الولاية الحالية للقوة، التي تقتصر على كابل والمناطق المحيطة بها، لن يستدعي فقط إعادة النظر في النهج التصوري الحالي، بكل الآثار الخاصة التي يسفر عنها هذا التوسيع، بل سيتطلب كذلك النظر بدقة في ضمان مساهمين إضافيين ودعم مالي ولوجستي كبير.

ورغم أن الظروف الأمنية العامة لا تزال تشكل تحديا، فإن الدلائل تدعو إلى التفاؤل. ويعود الفضل إلى التعاون العسكري - المدني في تنفيذ كثير من المشاريع بالفعل، وهناك أكثر من ٨٠ مشروعا في مرحلة التخطيط.

والانتقال من الإغاثة إلى التنمية، وهو أمر أساسي للسلام المستدام والحياة الطبيعية، يمكن تحقيقه عن طريق التزام المجتمع الدولي بصورة أقوى والوفاء بالتعهدات التي قطعت حتى الآن.

وأخيرا، أتقدم بالشكر للممثلين الذين تكرموا بالإعراب عن دعمهم لبلدي وثقتهم فيه بمناسبة توليه دور الدولة القائدة في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل جمهورية كوريا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد صن (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على قيادتكم الممتازة كرئيس لمجلس الأمن في الأسابيع الماضية، توجهون مداولاته لتحقيق نتائج ناجحة لقضايا في غاية الأهمية.

لقد استمعنا باهتمام شديد للإحاطة الإعلامية التي أدلى بها السفير الأخضر الإبراهيمي. ووفد بلدي يثني عليه لتفانيه ولقدرته على معالجة المهام العسيرة. وقد لاحظنا أيضا الملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2002/737) عن الحالة في أفغانستان.

شهد المجتمع الدولي أثناء الشهر الماضي بعض الأحداث السياسية المشجعة في أفغانستان، مثل الاختتام الناجح لاجتماع اللويا جيرغا الطارئ وتنصيب السلطة الانتقالية برئاسة السيد حميد قرضاي. إن هذه التطورات الحميدة تشهد على تحرك أفغانستان إلى الأمام على الطريق المؤدي إلى الاستقرار السياسي والحيوية الاقتصادية، كما جرى توخيه في اتفاق بون. وهذه الإنجازات نتيجة جهود دؤوبة ومتضافرة بذلها قادة أفغانستان وشعبها على وجه الخصوص، والمجتمع الدولي بصفة عامة. وفي هذا الصدد، يتقدم وفد بلدي بأحر التهانئ إلى الشعب الأفغاني على

حكمته ونضجه، اللذين ثبتا بوضوح في معرض بدء الإدارة الانتقالية الجديدة. ونثني أيضا بصفة خاصة على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية على دورهما الذي لا غنى عنه. وفيما يتعلق بالقوة، يرى وفد بلدي أنها ستواصل تعزيز الأمن في الأشهر القادمة في ظل القيادة التركية الجديدة.

ومع ذلك ندرك تماما أن التطورات الإيجابية المحرزة حتى الآن ليست إلا بداية عملية طويلة وعسيرة للإنعاش وتحقيق الاستقرار. ولا تزال الحالة الأمنية والاقتصادية والإنسانية قاصرة عن تحقيق متطلبات وجود ديمقراطية مستقرة وقوية وكاملة. والعمل العنيف الذي ارتكب مؤخرا وأسفر عن مقتل عضو هام في الإدارة الجديدة يبين هشاشة البيئة السياسية والأمنية في أفغانستان. ومن بين التحديات الضخمة التي تواجهها تلك الأمة بناء الهياكل الأمنية والإدارية اللازمة وضمان الموارد المادية الضرورية لتنفيذ برامج الحكومة في المجالات الصحية والتعليمية والإنسانية، فضلا عن المجالات الأساسية الأخرى.

وتشارك جمهورية كوريا بنشاط، جهد طاقتها، في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق التعمير وإرساء الأمن في أفغانستان. ففي مؤتمر طوكيو المعني بأفغانستان، الذي عقد في كانون الثاني/يناير، تعهدنا بتقديم ما يصل إلى ٤٥ مليون دولار من أجل مشاريع التعمير في البلد على مدى سنتين ونصف وحتى عام ٢٠٠٤. وفي المرحلة الأولية لبرنامجنا للمساعدة تكون جمهورية كوريا قد أسهمت بمبلغ ١٠ ملايين من الدولارات بانتهاء هذا العام. وفي مجال الأمن، ستبعث حكومة بلدي فريقا طبيا عسكريا إلى كابل في تاريخ لاحق من هذا الشهر، كما أنها ستقدم بعض معدات اللاسلكي بغية المساعدة في عملية إنشاء جيش وطني أفغاني.

وأخيرا، نعتقد أن إلحاح الحالة يتطلب مشاركة مستدامة من جانب المجتمع الدولي، بشراكة وثيقة مع الشعب الأفغاني لكي نضمن أن تكلل عملية الانتقال الجارية الآن في أفغانستان بالنجاح. وبالتالي، يجب أن يبقى مجلس الأمن الحالة في أفغانستان قيد نظره على نحو وثيق، مع الأخذ في الاعتبار بصفة خاصة لأهمية استقرار وازدهار ذلك البلد بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل أوكرانيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): نشعر بالامتنان لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة فهي تتيح للدول غير الأعضاء في المجلس الفرصة للإدلاء بتعليقاتها على الحالة في أفغانستان، التي لا تزال من أهم البنود المدرجة في جدول أعمال المجلس. وأود أن أضم صوتي إلى من سبقوني من المتكلمين في شكر السفير الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام من أجل أفغانستان، على إحاطته الإعلامية الشاملة التي زودتنا بتحليل متعمق للحالة مؤخرا وللمهام الطويلة الأجل التي تنتظر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والمجتمع الدولي على الطريق صوب إرساء سلام دائم في ذلك البلد.

ويتفق موقف أوكرانيا إلى حد كبير مع ما جرى الإدلاء به اليوم حول هذه الطاولة. ولهذا سأقتصر على بعض الملاحظات المتعلقة بنقاط معينة يعتبر وفد بلدي أن لها أهمية كبرى. أولا، أود أن أنوه بالتقدم الكبير الذي تم إحرازه في تنفيذ العناصر الرئيسية في اتفاق بون، بما في ذلك المصالحة والإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعمير. قبل ثمانية شهور لم نكن لنتخيل ما تم إنجازه. أما اليوم، فقد أصبحت

الآمال والخطط المتوخاة في بون حقيقة. ومما لا شك فيه أن المجتمع الدولي والأمم المتحدة قد أحرزا الكثير.

ويرحب وفد بلدي بالخاتمة الناجحة لاجتماع اللويا جيرغا الطارئ، الذي أصبح أكبر علامة في عملية بون وفي الحياة السياسية في أفغانستان. ويسرنا أن نهنئ فخامة السيد حميد قرضاي على انتخابه رئيسا للإدارة الانتقالية، ونتمنى له كل نجاح في أعماله الهامة.

وبطبيعة الحال، لا تجري جميع الأمور بسلاسة، فما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وكما ذكر كثير من المتكلمين اليوم، لا تزال أفغانستان تواجه تحديات خطيرة في المجال الإنساني، وبخاصة مشاكل الأمن. وأود أن أشير بصفة خاصة إلى الحالة الأمنية في أفغانستان، وبخاصة خارج كابل، التي لا تزال تشكل شاغلا رئيسيا. ويجب أن تحظى هذه القضية بالأولوية لدى مجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، وبطبيعة الحال، لدى الأفغان أنفسهم. وهناك صلات متبادلة بين التقدم على مسارات السياسة والأمن والإنعاش والتعمير. ولهذا، فإن استمرار القلاقل في مناطق كثيرة من البلد - اغتيال الحاج عبد القادر، نائب الرئيس، وعدد من الهجمات المسلحة وأحداث العنف ضد منظمات العون الدولية - يتسبب في التهديد بعرقلة التقدم في مجالي السياسة والتعمير وفي الأنشطة الإنسانية. وقد أصبح هذا في واقع الأمر تحديا خطيرا لجهود الأمم المتحدة.

ونرى أن إنشاء وتدريب جيش وقوة شرطة وطنيين أفغانيين متعددي الأعراق من المسائل الحاسمة بالنسبة لإرساء الاستقرار والسلام الدائم. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم المحرز صوب إصلاح القطاع الأمني، وبخاصة أثناء دورتين خاصتين عقدتا في جنيف. ونشيد بجهود المانحين. وفي نفس الوقت، من الواضح أنه رغم التدريب الناجح للجيش وقوة الشرطة الأفغانيين الجديدين، لن تتمكن هاتان الوحدتان من توفير الأمن اللازم في البلد لأشهر كثيرة قادمة. ونعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يستمر في دعم الحكومة الجديدة في هذه المرحلة الحرجة.

ومن الضروري أن نفكر في كيفية استفادة المجتمع الدولي من خبرة القوة الدولية للمساعدة الأمنية، التي تضطلع بدور هام في كفالة الأمن في كابل. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أثني على تركيا، وسلفها، المملكة المتحدة، على قيادتهما القديرة للقوة. كما أشيد بالجهود الضخمة التي يبذلها جميع المشاركين الآخرين في القوة. ونثق في أن القوة ستواصل تقديم الدعم من أجل تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان.

ومما يثلج صدرنا الإنجازات الإيجابية في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي قطاعي الصحة والتعليم، وفيما يتعلق بعودة اللاجئين. ويسرني أن أنوه بالدور الفعال الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في هذه العمليات.

ويضم وفد بلدي صوته إلى الآراء التي أعرب عنها اليوم، وهي أن التعمير والإغاثة الإنسانية والتنمية في أفغانستان لا تزال أهدافا رئيسية تتطلب الدعم الدولي وقيادة الأمم المتحدة. ومن أهم المشاكل ضمان التمويل الكافي للأنشطة في جميع هذه المجالات.

وكذلك، فإنه من أهم الأمور التي نعطي اهتماما أكبر لتنفيذ استراتيجية للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين، ولحل مشاكل إنتاج المخدرات والاتجار بها، ولنزع الألغام بطبيعة الحال. ومن الضروري أن نيسر توسيع نطاق نفوذ وتحكم الإدارة الانتقالية في جميع أنحاء أفغانستان.

إننا نواجه تحديات جمة، إلا أننا مقتنعون بأننا سننجح في بناء أفغانستان جديدة وأكثر استقرارا بفضل الجهود المتضافرة من

جانب المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية والأفغان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل نيبال. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): أرجو، سيدي، أن تقبلوا تهانينا على الأسلوب الممتاز الذي تترأسون به مجلس الأمن لهذا الشهر، وشكرنا على عقد هذه المناقشة المفتوحة التي تأتي في وقتها بشأن أفغانستان.

بعد ٢٣ عاما من الحرب والتخريب، يحاول الشعب الأفغاني الذي عانى من العنف أن يقف على قدميه من جديد بفضل المساعدات الدولية. ونحن نرحب بهذه المساعدات ونحث المجتمع الدولي على مواصلة دعمه لأفغانستان لكي يساعدها على وضع حد واضح لحالة الفوضى السابقة وتحقيق الأمن والاستقرار والتقدم.

واتفاقية بون، مع اجتماع اللويا جيرغا الطارئ الذي تلاها، يستعيدان الهدوء النسبي في أفغانستان، إلا أن البلد لم يصل إلى بر الأمان بأي حال من الأحوال. فلا تزال أفغانستان وسلطتها الانتقالية تصارعان بقايا الطالبان والقاعدة اللتين تحاولان خلف المتاعب، وأمراء الحروب الذي يعملون على تعزيز مصالحهم الخاصة، والشكوك المتبادلة والعميقة الجذور بين الجماعات القبلية المستعدة لإشعال الصراعات من جديد. وفي نفس الوقت، لدى أفغانستان مهام جسيمة، وهي بناء مؤسساها وضمان الأمن والنهوض بمستويات معيشة شعبها.

وعندما يكون للشعب أمل يصبح أفضل من يدافع عن نفسه. أما إذا أصابه اليأس فيمكن أن يكون ألد أعدائه. وبعد أن ظلت أفغانستان تعاني ويلات الحرب والفوضى مدة طويلة جدا، فإنها تشهد فقدان سلطتها ونظامها المركزيين. كما تشهد تآكل نسيجها الاجتماعي مما جعل المصالح الضيقة الأفق تأخذ بزمام الأمور وتتحكم في حياة الأفراد. ولتغيير ذلك، يجب أن يجري تمكين الأفغان – عن طريق بث الأمل والإلهام فيهم – من الاقتناع بأن هذه الحالة انقضت وبأن هناك مستقبلا أفضل ينتظرهم. ويتطلب ذلك توفير غطاء أمني لجميع المواطنين وإتاحة المساعدات الإنسانية الأساسية للاجئين وللمشردين والمعوزين، بالإضافة إلى احتمالات تحقيق النمو والتقدم.

وتقوم القوة الدولية للمساعدة الأمنية بتوفير الأمن الذي تحتاج إليه كابل بشدة. ويقدر وفد بلدي ما تضطلع به البلدان المساهمة بقوات. ولكننا نود أن نحذر من أن إيجاد واحة صغيرة من الأمن في صحراء شاسعة من عدم الأمن أمر يتعذر تحقيقه. فهذه وصفة أكيدة لوقوع انفجار وشيك يمكن أن يشحذه تفشي الشعور بالاستبعاد والإهمال بين أفراد الشعب، مما يقوض الجهود التي تبذل بنية حسنة.

ولكي لا ندع هذه الفجوة تحبط مسعى الحكومة الجديدة والضعيفة، فإنه يجب توسيع نطاق التغطية الأمنية تدريجيا في جميع أنحاء البلد بطريقة يشعر الشعب بأنها جدية ومطردة ويجب أن يكون برنامج تسريح المقاتلين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم جزءا لا يتجزأ من هذا المشروع. ورغم أن الأمن يجب أن يصبح من مسؤولية الحكومة الأفغانية نفسها بمجرد تدريب ونشر القوات العسكرية وقوات الشرطة على الصعيد الداخلي، نقترح أن ينشئ مجلس الأمن بعثة حفظ سلام قوية تابعة للأمم المتحدة لكي تعمل إلى جانب القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى أن تصبح القوات الداخلية على استعداد لشغل مواقعها في جميع أنحاء البلاد.

والتأمين من الخوف ضروري كالتأمين من العوز. وتحيّ نيبال المجتمع الدولي الذي هب لإنقاذ أفغانستان من

ضائقتها المالية الصعبة. ومع ذلك، نشعر بالانزعاج والأسى لأن عمليات الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعمير تتأثر بعدم كفاية التمويل اللازم لدعم القدرات المتعلقة بعملية عودة اللاجئين، وبعجز الحكومة عن تمويل هذه الأنشطة فيما وراء كابل. ولن تساعد هذه الشكوك على تضميد جراح أفغانستان بسرعة، ولا على تثبيت استقرار السلام أو دفع التنمية المستدامة قدما. ولهذا، تطالب نيبال المجتمع العالمي بألا يخذل أفغانستان في هذه المنعطف الحاسم، بل أن يساعدها على التغلب على الأزمة الراهنة في الموارد.

ونثني على الأمم المتحدة لمساعدة أفغانستان على ترك ماضيها الدموي خلفها، ولمساعدة إدارة قرضاي على إنشاء مؤسسات جديدة بالغة الأهمية لإدارة الدولة. وفي حين أنه من الضروري أن يُجرى في تاريخ مبكر إعداد الهياكل والعمليات الضرورية جدا، يجدر بنا أن نأخذ في الاعتبار أيضا أنه لا يمكن نقل النسيج الاجتماعي ولا يمكن فرض الأنظمة الاجتماعية من الخارج. وسيكون على الشعب الأفغاني نفسه أن ينشئ المؤسسات والعمليات التي تناسب مجتمعه إلى أقصى حد والتي يمكنها أن تدفعه خلال رحلته الشاقة والطويلة إلى التحضر.

وأفضل ما يمكن للأطراف الخارجية أن تعمله هو أن تلهم الشعب الأفغاني وتساعده في رحلته بغية إيجاد توازنات وظيفية واجتماعية مقبولة، وأن تشجعه على الوفاء بمعايير السلوك الأساسية والمقبولة دوليا. وتقضي الحكمة على الأمم المتحدة بألا تفرض من الهياكل والعمليات ما لا تزال أفغانستان تجده دخيلا أو مرفوضا أو غير مستدام على نحو أكثر مما يجب.

وأخيرا، نعرب عن تضامننا الوثيق مع أفغانستان وشعبها، ونحيِّي جهوده الرامية إلى استعادة السلام وإعادة بناء الأمة. كما نهنئ الرئيس قرضاي والسيد الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام على عملهما المتفاني لكي تصبح أفغانستان بلدا آمنا ومستقرا وخاليا من الإرهاب، يعمل على تعزيز السلام الدائم والتنمية. ونيبال على استعداد دائم للإسهام في هذا المسعى قدر استطاعتها، كما أنه يسعدها ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل الهند. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نامبيار (الهند) (تكلم بالانكليزية): حدث عدد من التطورات البالغة الأهمية منذ أن نظر مجلس الأمن مؤخرا في الحالة في أفغانستان. وقد كان أول التطورات وأكثرها إيجابية الخاتمة الناجحة في الشهر الماضي لاجتماع اللويا جيرغا الطارئ، الذي يمثِّل إرادة الشعب الأفغاني. فمن اختيار نحو ١ ٠٠٠ مندوب من ٣٩٠ مقاطعة في أفغانستان، وبخاصة اختيار مشاركة نحو ٢٠٠ مندوبة، إلى الإدارة الفعلية للويا جيرغا، وزيادة بلورة توافق الآراء، وأخيرا انتخاب رئيس الدولة واعتماد وتعيين السلطة الانتقالية في أفغانستان وغيرها من الهياكل، جرى تنفيذ العملية برمتها بموجب الاتفاق الذي تم التوصل إليه في بون، حيث تعهدت الأطراف الأفغانية بالتحرك صوب تشكيل حكومة دستورية ومنتخبة انتخابا حرا. ونرحب بنتائج اجتماع اللويا جيرغا الطارئ وبانتخاب حميد قرضاي رئيسا للحكومة الإسلامية الانتقالية في أفغانستان.

والحكومة الانتقالية، مثلها مثل سلفها الإدارة المؤقتة، تواجه المهمة الصعبة لإعادة بناء الاقتصاد والبنية التحتية ومؤسسات الحكم على الصعيد الوطني في أفغانستان. كما أنها تواجه حالة أمن مضطربة في بعض مناطق البلد.

وبينما يحق للمجتمع الدولي تماما أن يشعر بالرضى عن عملية التحول الرائعة في أفغانستان من نظام الطالبان

الوحشي الشمولي وغير التمثيلي إلى النظام الديمقراطي المتعدد الأعراق الذي تمثله الإدارة الانتقالية، فإنه لا يمكننا أن نتغاضى عن التهديدات والأخطار التي يمكن أن تقوض هذه المنجزات. واغتيال الحاج عبد القادر، نائب الرئيس، في ٦ تموز/يوليه، في ظرف شهر من اجتماع اللويا جيرغا، كان علامة مثيرة القلق على أن قوى إثارة القلاقل والتطرف لا تزال تلقي بظلالها القاتمة على أفغانستان وعلى بقية المنطقة. ونحن نشجب بشدة هذا الحادث وغيره من الحوادث. ولا يمكننا أن نسمح لهذه القوى بأن تنجح.

ونشعر بالامتنان للسفير الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام، لإحاطته الإعلامية القيِّمة اليوم. إن الأمين العام يشير في تقريره، المؤرخ ١١ تموز/يوليه (S/2002/737) عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين، إلى التهديدات التي يواجهها توطيد السلام والحكومة المدنية في البلد من جراء أعمال قوات الطالبان السابقة وتنظيم القاعدة، التي تعارض عملية بون بكل وضوح، فضلا عن التهديدات التي يشكِّلها وجود الفصائل المسلحة. واستمرار تجمُّع عناصر القاعدة والطالبان من جديد على طول حدود أفغانستان الجنوبية والجنوبية الشرقية يشكِّل عبئا ثقيلا على حالة الأمن في أفغانستان، وعلى بقية المنطقة كذلك، ويسبب لنا قلقا خطيرا. وما يسبب الانزعاج على نحو أكبر أن هذه القوات لا تزال تتلقى دعما من الخارج. والسماح لقوى الحقد والتطرف التي تجسدها القاعدة والطالبان، أن تنجح في جهودها بما تتلقاه من دعم خارجي، من شأنه أن يكون أمرا مفجعا وخطيرا بكل ما في الكلمة من معنى بالنسبة لأفغانستان وللسلم والأمن الإقليميين والدوليين.

ولكي نتصدى لهذا التحدي، يجب أن يكون تطوير هياكل الأمن في أفغانستان من العناصر الرئيسية لجهد التعمير المؤسسي في البلد. ومن المهم أن يجري إنشاء هذه الهياكل بوصفها مؤسسات أفغانية ناتجة عن عمليات أفغانية صِرفة ذات صلة وثيقة، وتستهدف تلبية الاحتياجات الأفغانية ردا على التهديدات الداخلية والخارجية. وكتدبير من تدابير دعمنا لبناء المؤسسات في أفغانستان، تضطلع حكومة بلدي بتنظيم وإدارة ١٢ دورة تدريبية يشترك فيها نحو ٢٥٠ من ضباط الشرطة الأفغانية في مجالات متخصصة تشمل طرق التحقيق والنواحي اللوجستية وإدارة الأفراد والواجبات العامة للمحافظة على الأمن.

ولكي تتصدى أفغانستان للتحديات المتعددة الجوانب التي تواجهها اليوم - وتشمل التهديدات المتواصلة من عناصر القاعدة والطالبان التي تتجمع من جديد - فإنها تحتاج إلى مساعدات دولية ضخمة وواسعة النطاق وطويلة الأمد لكي تفي بمتطلبات التعمير وبالاحتياجات الإنسانية في البلد. ومن شأن ذلك أن يكون عملية لبناء الأمة على المجتمع الدولي أن يقدم لها يد المساعدة على نحو مستمر.

والهند ملتزمة بتقديم مساعدات إنسانية ومالية ومساعدات للمشاريع على نطاق واسع من أجل تعمير أفغانستان. وكجزء من التزامنا المالي، وهو ١٠٠ مليون دولار، حوّلنا ١٠ ملايين دولار إلى الحكومة الأفغانية في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢، كمنحة وإعانة نقدية. وهناك ١١,٥ مليون دولار أخرى متوفرة للمساعدات المتعلقة بالمشاريع. ويجري العمل بشأن التفاصيل المتعلقة بنقل ثلاث طائرات ''إيرباص'' كمنحة لخطوط آريانا الجوية. وتم تقديم خمسين حافلة إلى الحكومة الأفغانية. والتزمنا بتقديم مليون طن من القمح كمعونة غذائية إلى أفغانستان. وتجري مناقشات مع برنامج الأغذية العالمي لاستخدام جزء من هذا الالتزام في شكل ''بسكويت'' عالي البروتين لبرنامج غذائي مدرسي في أفغانستان.

ونقدم أيضا أفرقة من الأطباء والعاملين في المجال الطبي ومخازن طبية على نطاق واسع وأدوات ومعدات طبية

إلى مدن مختلفة في أفغانستان. وأرسلنا أكثر من ١٨ طنا من مواد الأطراف الصناعية بغية إنشاء مخيم في كابل لذوي الأعضاء المبتورة. وتم في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ تقديم إغاثة من أجل الزلزال في شكل ١٠٠٠٠ بطانية وعدد كبير من الخيم والتجهيزات الطبية. وأنشئ مركز للتدريب على الحاسوب، ويجري تشغيله في أفغانستان بواسطة خبراء هنود. وقمنا أيضا بترقية مهارات مختلف المهنيين وتيسير استخدام الإدارة المؤقتة في أفغانستان لشبكة الإنترنت عن طريق نظام الفتحات الطرفية الصغيرة جدا. وعند تقديم مساعداتنا التزمنا بدقة بمفهوم الملكية الأفغانية وإعطاء أفغانستان الأولوية عند تصميم وتنفيذ البرامج من أجل أفغانستان.

ومن الحواجز التي أقيمت اتقاء للعوامل المثيرة للقلاقل في العاصمة الأفغانية القوة الدولية للمساعدة الأمنية، التي تقوم بأعمالها على نحو يستحق الثناء في ظل ظروف صعبة. ونود أن نثني على حكومة المملكة المتحدة لقيادتها الناجحة للقوة. كما نعرب عن تقديرنا لحكومة تركيا لموافقتها على تولي قيادة القوة. ونرجو لها كل نجاح في مهمتها الضخمة، وهي صون السلم في منطقة كابل.

وأود، باسم حكومة بلدي، أن أعرب عن عظيم ثنائنا للسفير الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام، ولأعضاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على جهودهم الدؤوبة والمبتكرة والمنظمة تماما، التي أسهمت إسهاما هائلا في نقلنا إلى هذه المرحلة من العملية الصعبة لتثبيت الاستقرار السياسي في أفغانستان ولتعميرها. ونقدم دعمنا لهم في المهمة المتمثلة في زيادة توافق الآراء من أجل التوصل إلى تغير إيجابي ومن أجل العمل مع الشعب الأفغاني للصمود أمام التحديات التي تواجهه وهو يتحرك قُدماً نحو إقامة حكومة في أفغانستان تُنتخب بحرية، وتتسم بالدستورية والديمقراطية.

وأود أن أركِّز على تأييد حكومتي للرئيس حميد قرضاي وللسلطة الانتقالية ولشعب أفغانستان في جهوده من أجل بناء دولة مستقرة ومزدهرة وديمقراطية، وتمنياتها لهم بكل التوفيق. ذلك أن مصلحة الهند وكذلك مصلحة جميع الشعوب المحبة للسلام في العالم تكمن في ظهور أفغانستان قوية ومتحدة ومستقلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في أفغانستان، والتي تنطوي على مصلحة شديدة، ليس للشعب الأفغاني والبلدان المجاورة لأفغانستان فحسب، بل أيضاً للمجتمع الدولي بأسره. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل والقيم عن آخر التطورات في أفغانستان.

إن حكومة بلادي تهتم اهتماماً كبيراً بتنفيذ اتفاق بون في أوانه وبالكامل، في أعقاب عقد الاجتماع الطارئ والناجح للويا جيرغا في كابل في الفترة من ١١ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وعلى الرغم من جسامة المهمة، فإنه يسرنا أن الشعب الأفغاني - الذي تقوده باقتدار الإدارة الأفغانية المؤقتة ويستفيد من المساعدة التي يقدمها له جيران أفغانستان والمجتمع الدولي - قد تمكن من تكليل العملية بالنجاح.

ونعتقد أن نقل السلطة من الإدارة المؤقتة إلى السلطة الانتقالية الإسلامية يشكل خطوة هامة في تنفيذ اتفاق بون، ونأمل أن تتخذ خطوات أخرى في المستقبل بدون صعوبة. وإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي يقودها ببراعة السيد الأخضر الإبراهيمي، قد قامت بدور

هام من حيث الإعدادات اللازمة، وقامت بدور حيوي في ضمان التنسيق على الصعيدين المحلي والدولي. وأود أن أشكره وزملاءه على ما بذلوه حتى الآن من جهود دؤوبة لا تعرف الكلل وأهنئهم على النجاح الذي تحقق.

غير أننا نعتقد أنه ما من مجال للرضا عما تم. حيث أن الشعب الأفغاني وحكومته ما برحا يواجهان مجموعة من المشاكل إن لم يتم التغلب عليها قد تعرقل عودة البلاد السريعة والسلسة إلى السلام والاستقرار.

وما برح الأمن مصدر قلق. وهناك أنباء تشير إلى وجود عناصر من القاعدة وطالبان تعمل على إعادة تجميع صفوفها وتمثل تهديداً متزايداً للأمن في الجزء الجنوبي والشرقي من أفغانستان. ومن المؤسف أن تلك الأعمال الإرهابية التي أسفرت عن مقتل نائب الرئيس الحاج عبد القادر قد تقوض أكثر الأمن في البلاد. وفي الوقت نفسه أود أن أحذرِّ، كما فعلنا في المناقشة السابقة في المجلس، من أن العمليات العسكرية الطائشة التي أدت إلى مقتل الأبرياء من الشعب الأفغاني قد تزيد من الشعور بعدم الاستقرار وتجر عواقب وخيمة.

وعلاوة على ذلك فإننا قلقون إزاء عدم الأمن في شمال أفغانستان، الأمر الذي ينشأ بصورة رئيسية عن الخلاف بين القادة المحليين، وكذلك نشعر بالقلق إزاء الأنباء التي تشير إلى وقوع هجمات على الأقليات والعاملين في تقديم المساعدات في الشمال. وفي هذا الصدد فإننا نسخِّر مساعينا الحميدة للعمل مع الأطراف في المنطقة من أجل حل المشاكل.

وبينما نقر بأن توفير المساعدة الملائمة في مجال الأمن الدولي في الميدان تساعد على صون السلم في أفغانستان، نعتقد أنه ينبغي الإسراع في إقامة قطاع أمني أفغاني يشترك فيه الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي. وقد اشتركت الحكومة الإيرانية في العملية وتعهدت، من بين أمور أخرى، بتدريب وتجهيز ٤٠٠ فرد من الشرطة الأفغانية.

وهكذا فإننا تعاونّا حتى الآن تعاوناً كاملاً مع الأمم المتحدة في أفغانستان للنهوض بالسلم والاستقرار في ذلك البلد، ونكرر استعدادنا المخلص لمواصلة تعاوننا في هذا المجال الحيوي.

أما الاتجار بالمخدرات في أفغانستان فهو أيضاً مسألة تتعلق بالأمن. وهذا يتعارض مع عودة الاستقرار إلى ذلك البلد ويهدد البلدان المجاورة. ونشيد بتصميم الإدارة الأفغانية المؤقتة على استئصال شأفة محاصيل الخشخاش، ونشيد أيضاً بجهود البلدان الأجنبية التي تساعدها في هذا المجال. ونشجع السلطة الانتقالية والمجتمع الدولي على التخطيط مسبقاً من أجل العمل على توفير مشاريع لمحاصيل بديلة للموسم الزراعي المقبل.

وإن البدء المبكر في إعادة الإعمار في أفغانستان والتقدم المطرد فيه قد يكون لها أثر هام على الحالة الأمنية في سائر أجزاء البلاد. ونعتقد أن نقل مقاليد الحكم إلى السلطة الأفغانية الانتقالية بنجاح من شأنه أن يمكِّن أعضاء المجتمع الدولي من الإسراع في الوفاء بتعهداتهم التي قطعوها.

وإن حكومة بلادي، إذ هي مصممة على الاشتراك في حملة إعادة الإعمار، قد بدأت فعلاً بعدد من المشاريع، بما في ذلك تشييد طريق من الحدود الإيرانية إلى حيرات، وهو مشروع هام بالنظر إلى أن أفغانستان بلد غير ساحلي. والعمل التشريعي والإداري أيضاً جارٍ على قدم وساق لتمويل عدد من مشاريع إعادة الإعمار الأخرى في أفغانستان، انسجاما مع التعهد الذي قطعه بلدي في مؤتمر طوكيو. ونأمل بأن العرى الثقافية والتاريخية واللغوية القائمة بين إيران وأفغانستان سوف تمكِّننا من الإسهام بفعالية في إعادة إعمار أفغانستان. ونأمل من عملية إعادة البناء الناجح

في ذلك البلد أن تعزز السلم وتساعد في تخفيف أزمة اللاجئين والحد من الاتجار بالمخدرات في المنطقة.

وإن التراجع الشديد في تدفق الموارد من أجل الأنشطة الإنسانية وأنشطة إعادة الانتعاش، التي يشير إليها الأمين العام في تقريره الأخير، لهو مدعاة للقلق الشديد. وإن عدم قيام المجتمع الدولي بتفاؤل أشد الاحتياجات للشعب الأفغاني يمكن أن يؤثر أثراً ضاراً على الحالة الأمنية. ومما لا شك فيه أن عدم توفر التمويل اللازم للحكومة يضعف من قدرتها على بسط وجودها بما يتجاوز مدينة كابل. وكما ذكرت في وقت سابق فإن المجتمع الدولي بأسره له مصلحة في عودة السلم والأمن إلى أفغانستان، وإذا ما أخفق في تحمل مسؤوليته فإن المنجزات التي تم تحقيقها بصعوبة في الشهور الثمانية الماضية قد تذهب إدراج الرياح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حزمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشيد بكم يا سيادة الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن الحالة في أفغانستان، مما مكَّن عددا أكبر من أعضاء المنظمة من الإعراب عن وجهات نظرهم بشأن هذا الموضوع الهام.

إن ماليزيا تتابع باهتمام شديد التطورات في أفغانستان وهي تشرع في القيام بعمل سريع في مجال إعادة البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ونقدر تقرير الأمين العام والإحاطة الشاملة التي قدمها السفير الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام عن الحالة. ونشارك الآخرين في الإشادة بالسفير الإبراهيمي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على العمل الرائع الذي قاما به.

ونأمل بفضل مساعدة المجتمع الدولي أن ينتقل شعب أفغانستان الذي عانى طويلا من الظروف التي مر بها في الماضي وأن يتخلص من العلل التي ابتُلي بها، مثل إمارات الحرب والإرهاب وزراعة المخدرات والاتجار بها، بالإضافة إلى الفقر وغير ذلك من أشكال الحرمان. أما عن التوقعات بشأن السلام الدائم، الذي كان يراوغنا في الماضي، فهو الآن ليس بعيدا عن متناول أيدينا.غير أن هذا بطبيعة الحال يتوقف على الإرادة السياسية لشعب أفغانستان وعلى مواصلة الدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي.

أما فيما يتعلق بالمجال الأمني فإننا نلاحظ استمرار العمليات العسكرية ضد فلول الطالبان والقاعدة، التي تضاءل بدرجة كبيرة ما تشكله من تهديد. ومهما يكن من أمر فإننا حزنّا وشعرنا بالأسف الشديد للوفيات التي وقعت بين صفوف المدنيين في بضع من هذه العمليات. ونأمل أن يُبذل كل جهد ممكن لتحاشي هذه الحوادث في المستقبل.

أما على الصعيد السياسي فإننا ممتنون لقيام الشعب الأفغاني، بفضل مساعدة المجتمع الدولي، باتخاذ خطوة هامة وحيوية حقا في إعادة التأهيل السياسي لبلاده التي مزقتها الحرب، وعقد اجتماع اللويا جيرغا، أو المجلس الكبير، وهي آلية سياسية تقليدية خدمت الشعب الأفغاني جيدا في الماضي، ويجري الآن استخدامها لحل صراع دام عقودا. ونشيد بحكمة أبناء أفغانستان والنجاح الذي حققوه في استخدام هذه المؤسسة التقليدية الهامة لإرساء دعائم الوحدة الوطنية، حتى وهم يكدون من أجل بناء مؤسسات جديدة وعصرية في معرض بناء أفغانستان جديدة.

ويعرب وفد بلادي عن تهانيه المخلصة للرئيس حميد قرضاي على انتخابه مؤخرا رئيسا لحكومة أفغانستان الانتقالية. ونتمنى له كل نجاح. إن انتخابه المشفوع بالدعم الساحق من أبناء أفغانستان، الذي تجاوز مجموعته الإثنية،

والولاية التي تصاحب ذلك الانتخاب، إنما تجسدان ثقة شعبه في قيادته وحكمته. وعلى الرغم من الاغتيال المأساوي لنائب الرئيس الحاج عبد القادر، وهو عمل ندينه ونأسف له بشدة، تحت القيادة الملهمة للرئيس قرضاي، نأمل أن تسير أفغانستان إلى الأمام وتنتقل من دولة عاجزة إلى عتبة دولة إسلامية قادرة على البقاء وتقدمية وديمقراطية. غير أن الكثير من ذلك يتوقف على أبناء الشعب الأفغاني أنفسهم أكثر من الدعم المتواصل من جانب المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، نأمل من الاجتماع الأخير للويا جيرغا أن يبدأ عملية تمكين أبناء الشعب الأفغاني وذلك بوضع مستقبل البلاد في أيديهم. وقد دللوا بوضوح على إرادتهم الجديدة وعزمهم على تقرير مستقبل بلادهم بأيديهم عندما تغلبوا على العديد من الصعوبات، وعلى التهديد والإكراه وغير ذلك من العقبات التي وضعها في طريقهم الذين يريدون للعملية السلمية أن تخرج عن مسارها، فكفلوا الانعقاد الناجح لمؤتمر اللويا جيرغا الهام جدا، بمشاركة ملكهم السابق الذي يقر الجميع بدوره الإيجابي. إن شعب أفغانستان وقادته الذين اشتركوا في مؤتمر اللويا جيرغا لا بد من الإشادة بهم على وطنيتهم وإيمانهم بأنفسهم واستعدادهم لطرح مصالحهم الشخصية جانبا من أجل مصلحة الدولة الأفغانية الأكبر. وإن بذور الوحدة الوطنية التي زُرعت لا بد من رعايتها بعناية في الشهور والسنين القادمة.

وعلى الرغم من الأفق السياسي الباعث على الأمل والمنبثق عن عملية اللويا جيرغا، مما يبشر بالخير للمصالحة الوطنية والاستقرار، فإن وفدي يتشاطر قلق العديد من الآخرين إزاء الحالة الأمنية في البلاد بما يتجاوز العاصمة كابل. وهذا أحد الشواغل الرئيسية للرئيس قرضاي وهو يمضي في مهمته الصعبة المتمثلة في تأكيد بسط سلطة الحكومة المركزية في المحافظات التي لا تزال تحت هيمنة شيوخ القبائل في المقاطعات، الذين يتسمون بعقليتهم الاستقلالية، إن لم يكن بالتروع للعصيان.

إن دور القوة الدولية للمساعدة الأمنية، التي حققت بيئة أمنية محسنة بشكل ظاهر في كابل، لا بد له من أن يمتد إلى المدن الأخرى بحيث يتسنى لها أيضا أن تستفيد من التحسن الذي طرأ على الحالة الأمنية. ومن الجدير بالذكر أن الأمين العام قد أبرز في تقريره العديد من المهام الضخمة التي يجب الاضطلاع بها في المستقبل، وكذلك حالة عدم الأمن السائدة عبر البلاد، وما برح يدعو بقوة لتمديد محدود للقوة الدولية بحيث تتجاوز كابل. ونأمل من المجلس أن يلتفت لنداء الرئيس قرضاي والأمين العام كوفي عنان والسفير الإبراهيمي، وأن ينظر بجدية في هذه المسألة الأمنية الملحة، إلى جانب المسائل الأخرى الملحة بنفس القدر، إذا أريد الحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن والبناء عليها. وإننا إذ نحترم حكمهم، علينا أن نستجيب لتوصيتهم بشأن القوة الدولية للمساعدة الأمنية، ولا سيما عندما نقر باستمرار التهديدات لأمن أفغانستان.

وبطبيعة الحال فإن الدعم الدولي لمد نطاق القوة الدولية للمساعدة الأمنية لا بد من أن يأتي من الدول الأعضاء في المنظمة بمجرد أن يتخذ ذلك القرار. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى وزع قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، وهي فكرة اقترحناها نحن أنفسنا في وقت سابق وذكَّرنا بها ممثل نيبال توا. وإنني لعلى ثقة من أنه سيكون هناك تأييد لهذه القوة، ومن جانب بلادي أيضا.

وفي الواقع أن الحاجة الأمنية في أفغانستان متطلب أساسي لنجاح عمليات إعادة البناء السياسي والاقتصادي بالكامل. ويتوقف عليها نجاح وديمومة طائفة من البرامج والأنشطة الأخرى، مثل إيصال المساعدة الإنسانية وعودة اللاجئين وإنشاء مؤسسات البلاد والبنية التحتية فيها،

والتمكين من الذهاب إلى المدارس، وإعادة فتح الأعمال التجارية المحلية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، من بين أمور أخرى. إذ أن الأمن يوفر البيئة الضرورية لعودة الحياة الطبيعية إلى أفغانستان بعد عقود من الصراع المسلح. وإن الاستعداد لقبول الوجود الأجنبي ينبغي أن يشجعنا على مد الوجود الأمني الدولي إلى جميع أرجاء البلاد، مما يساعد الحكومة الأفغانية الانتقالية في جهودها الرامية إلى جعل وجودها ملموسا في جميع أرجاء البلاد ويضعف من نفوذ أمراء الحرب المستند إلى أساس عرقي. وغني عن القول إن نجاح الرئيس قرضاي وحكومته في هذه الجهود سيكون نجاحا لنا أيضا بوصفنا مؤيدين للعملية السلمية.

ومن الجائز أن تواجه الحكومة الانتقالية فترة ١٨ شهرا صعبة في جهودها من أجل إعادة البناء وتحقيق سلام دائم في البلاد. ولا يزال هناك العديد من العقبات التي لا بد من التغلب عليها. ومهما يكن من أمر، وعلى الرغم من كل تلك العقبات، فإن الحالة الراهنة تمثل أفضل فرصة لأبناء الشعب الأفغاني لحل صراعهم الداخلي مرة واحدة وإلى الأبد. وبفضل مساعدة الأطراف المعنية ورعاية المجتمع الدولي، بوسع البلاد أخيرا أن تتطلع إلى مستقبل أفضل.

وبالإضافة إلى العملية السياسية التي تسير بسلاسة إلى الأمام، لدى أفغانستان أيضا خطة لإعادة البناء الاقتصادي قادرة وهي خطة على البقاء ومطروحة على الطاولة. وإن آفاق المصالحة السياسية لم تبد قط مبشرة بالخير في الماضي أكثر مما هي عليه الآن. وإن العنصر ''المخرِّب'' الذي يمكن أن يطل برأسه ليقوض جميع الجهود الدولية المتضافرة – ناهيك عن ملايين الدولارات التي قدمها المانحون لبرامج إعادة تأهيل البلاد – هو حالة عدم الأمن السائدة في بقية البلاد، مما يجعل مسألة توسيع المظلة الأمنية لتشمل الأجزاء الأخرى من البلاد على درجة عالية جدا من الأهمية، إن لم تكن مُلحَّة، بالنسبة لنجاح جميع هذه الجهود.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل كندا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): وأنا أيضا أود أن أشكر السيد الإبراهيمي على إحاطته بشأن الحالة في أفغانستان. فتحت قيادة السفير الإبراهيمي الملهمة، قامت الأمم المتحدة بدور هام جدا، أولا بالتوسط في التسوية السياسية بين الأحزاب الأفغانية، وثانيا في تنسيق الرد الدولي على الأزمة في أفغانستان. وقدرة السفير الإبراهيمي الفعالة على نزع فتيل التوترات بين الأحزاب الأفغانية، ما برحت تعزز السلام الهش ولكنه سلام متزايد في أفغانستان اليوم.

إن التزام المجتمع الدولي المتواصل سيكون ضروريا لضمان أن يرى الأفغانيون فوائد ملموسة من العملية السياسية وأن يتم ردع الذين يفسدون الأمن. وكندا ملتزمة بالقيام بدورها الكامل لتوفير الدعم لشعب أفغانستان في كفاحه لبناء وإصلاح بلده على المدى الطويل. فبعد عقود من الحرب وسنوات من الصراع الأهلي تصبح الثقة في السلطة المدنية في أفغانستان سلعة ثمينة ونادرة. وإذا كان للعملية السياسية أن تستمر وتتسع فإن على الأفغانيين أن يكونوا شركاء في عملية سياسية عادلة ومنفتحة.

ونعتقد أن اجتماع اللويا جيرغا في حزيران/يونيه كان نقطة تحول، حيث أنها المرة الأولى التي تنتقل فيها السلطة السياسية، خلال جيل كامل، بسلام من إدارة أفغانية إلى أخرى. وأثلج صدرنا مشاركة آلاف الأفغانيين عبر البلاد. ومما شجعنا على وجه الخصوص المشاركة الفعالة لمائتي امرأة في اللويا جيرغا نفسها. إننا نرحب بتعيين ثلاث نساء في مناصب مسؤولة في الإدارة الانتقالية وتعيين امرأة رابعة كرئيسة للجنة حقوق الإنسان في أفغانستان. وهذه

بداية جيدة جدا. ونتطلع إلى الرئيس قرضاي وإدارته لضمان شمول المرأة في العملية التقدمية على جميع مستويات اتخاذ القرار والعمل على أن تستفيد المرأة تماما وبشكل عادل من عملية إعادة البناء.

أن إعادة حكم القانون والتمتع بفوائد ملموسة للسلام في جميع أرجاء أفغانستان أمران ضروريان لكسر دورة الصراع المدني والمعاناة ولإنهاء استعمال البلد كقاعدة للإرهاب. ولذلك فإننا قلقون جدا بشأن ما ورد من تقارير عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في أفغانستان بما في ذلك الاعتداءات على الأقليات والنساء وعلى موظفي المساعدات الإنسانية الدولية. وقد أشار العديد من المتكلمين اليوم إلى ذلك. ونتطلع إلى الإدارة الانتقالية لأن تشيع جوا من الاحترام للقوانين الإنسانية الدولية وحقوق الإنسان في أفغانستان كأولوية.

لقد أصبنا بصدمة وحزنا كغيرنا من أعضاء المجتمع الدولي عندما علمنا باغتيال نائب الرئيس عبد القادر في ٦ تموز/يوليه. ونتقدم بتعازينا إلى عائلته وإلى حكومة وشعب أفغانستان على خسارتهم الفادحة. ونرحب بالتعاون بين السلطات الأفغانية والقوى الدولية الأمنية للتحقيق في هذه الجريمة ويجب أن يمثُل المسؤولون عنها أمام العدالة. إن عملية قتل السيد عبد القادر تؤكد على الحاجة إلى دعم جهود السلطات الأفغانية لإعادة بناء أنظمة البلد الأمنية والقضائية.

لقد تولت كندا رئاسة مجموعة الثمانية هذا العام ويسرني أن يكون بوسعي أن أقول إن بلدان مجموعة الثمانية تواصل عملها مع السلطات الأفغانية وخاصة فيما يتعلق بمجال الإصلاحات الأمنية وبناء السلام فضلا عن إعادة البناء. لقد اجتمع وزراء خارجية الثمانية في ويسلر، كولومبيا البريطانية، في حزيران/يونيه واتفقوا هناك على أن يجعلوا الإصلاحات في القطاع الأمني في أفغانستان بؤرة أساسية في عملهم لمنع الصراعات. ومن الواضح أن الحاجة ما تزال عاجلة للمساعدات الإنسانية وسوف تكون كذلك لفترة من الوقت. وإعادة الإعمار وحفظ السلام والأمن ضروريان إذا كان للاستثمار في عملية البناء والتنمية أن يستمر على المدى الطويل.

وفي اجتماع عقدته وزيرة التعاون الدولي مع الرئيس قرضاي وغيره قبل فترة وجيزة هذا الشهر أحيطت الوزيرة علما بحاجات وأولويات واهتمامات السلطات الأفغانية. وقد علمت أن المجتمع الدولي كان بطيئا خاصة في ترجمة التزاماته بالمساعدة إلى دفعات ملموسة.

وتسهم كندا في أمن أفغانستان من خلال نشر ٢٠٠٠ مقاتل من الجيش الكندي كجزء من عملية أبولو في حملة التحالف ضد الإرهاب. وبعد الانسحاب المقرر للقوة المحاربة الكندية البالغ عددها ٩٠٠ هذا الصيف، ستستمر كندا في الإسهام بحملة التحالف من خلال قوات خاصة وتواجد بحري وجوي كبير.

إن عودة ما يزيد على مليون وربع المليون لاجئ أفغاني ومشرد داخليا هذا العام دليل على الأمل والتصميم. ويمثل الشتات الأفغاني، بما في ذلك مجموعة كبيرة في كندا، مستودعا من المواهب وحسن النوايا التي من شأنها أن تكون فعالة في جهود إعادة البناء. ولكن العائدين وهم غالبا ما يفتقدون أبسط آليات الدعم يظلون معرضين بشكل خاص لظروف صعبة تنتظرهم لدى عودتهم إلى البلد. وثمة حاجة للربط الفعال بين النشاطات الإنسانية والانتقالية لكي تستدام هذه العودة.

وتواجه الحكومة الانتقالية عجزا في ميزانيتها يقدر بـ ٣٧٧ مليون دولار تحتاجه الحكومة لدفع مرتبات الموظفين المدنيين وموظفي قطاع الأمن والمعلمين. وفي الاجتماعات الأخيرة التي عقدت في كندا، أكد قادة مجموعة الثمانية

ووزراء الخارجية فضلا عن وزراء مالية مجموعة السبعة على الحاجة إلى ترجمة وعود الدعم إلى برامج حقيقية في أفغانستان، وقد تعهدوا بضمان إيصال التزامات الدعم دون تأخير. ولذلك فقد أعلنا عن الإسهام بعشرة ملايين دولار لصندوق إعادة البناء الأفغاني والتي سوف تساعد في سد النفقات المستمرة للحكومة الانتقالية وسوف توفر مشاريع ذات تأثير سريع لإظهار فوائد السلام للشعب الأفغاني.

لقد أنفقت كندا أو وافقت على صرف ما يزيد عن ٤٠ مليون دولار من المائة مليون دولار التي وعدت بها في طوكيو. وسيتلو هذا إنفاق مبلغ الـ ٦٠ مليون دولار الباقية على مراحل. ونحن ندرك أننا، كما هي الحالة بالنسبة لغيرنا، يجب أن نفعل أفضل مما فعلنا. سوف تؤيد كندا تقديم مساعدات إنسانية واسعة النطاق لبناء السلام والأمن والمبادرات الانتقالية وإعادة البناء في غضون ما تبقى من هذا العام.

إن احتياجات أفغانستان عميقة وعاجلة. وتتطلب أكثر من خطاباتنا لمعالجتها. ويعول الشعب الأفغاني على المجتمع المانح لكي يفي بالتزاماته ويتوجب علينا جميعا أن نقدم أفضل مما قدمنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم الأخير على قائمتي هو ممثل باكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يعتذر ممثل باكستان الدائم السفير منير أكرم عن عدم استطاعته المشاركة بنفسه في هذه المناقشة الهامة. وقد طلب مني أن أقدم هذا البيان بالنيابة عنه.

يود وفد باكستان أن يشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة في الوقت المناسب حول الوضع في أفغانستان. إننا مسرورون لرؤية السفير الإبراهيمي بيننا مرة أخرى. وإحاطته الشاملة توفر للمجلس قاعدة موضوعية وواضحة نستطيع من خلالها دراسة تطورات الوضع في أفغانستان. وتقدر باكستان بعمق جهود السفير الإبراهيمي في أفغانستان ولأفغانستان. ونؤكد له على دعمنا المستمر والكامل وتعاوننا معه لإنجاز ولايته الشاقة والمهمة.

لقد أفاد الأمين العام أن عملية بون هي في الواقع كذلك: عملية، وعملية طويلة. ونحن نشعر بالارتياح أن العملية مستمرة في المضي قدما وأن الخطوات التي تصورناها حتى الآن قد تم تنفيذها بطريقة مناسبة. وحقيقة أن عملية بون قد بقيت في مسارها خلال الستة أشهر القليلة الماضية ليس بالأمر السهل وذلك بفضل طاقة ومثابرة السفير الإبراهيمي. وهو أيضا إنجاز للشعب الأفغاني. ويحدو باكستان الأمل أن تستمر هذه العملية في التقدم رغم التحديات التي تواجهها. وفي هذا الصدد، نرحب بالحدث الأخير: عقد اجتماع اللويا جيرغا الطارئ، وتأسيس الحكومة الانتقالية الأفغانية وانتخاب الرئيس حميد قرضاي رئيسا لها. وتؤيد باكستان تماما حكومة الرئيس قرضاي وجهودها الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في أفغانستان فضلا عن المنطقة بأسرها.

إن الشعب الباكستاني الذي يشترك مع أفغانستان في الكثير يشاطره أيضا الأمل في مستقبل أفضل. ورغم التواءات وانعطافات التاريخ، فإن الروابط بين شعبي باكستان وأفغانستان تبقى متينة ولا يمكن إلغاؤها. وسوف نستمر بالعمل مع إخواننا الأفغان لإعادة الإعمار وتعزيز السلام وإعادة البناء والتأهيل في أفغانستان.

ورغم ضيق موارد باكستان فإنها تحاول أن تفعل كل ما بوسعها للمساعدة على إعادة البناء وإعادة التأهيل في أفغانستان. لقد تعهدنا بـ ١٠٠ مليون دولار لأفغانستان في مؤتمر طوكيو. وتم تقديم بعض المساعدة المالية. ويشمل

التعاون الثنائي بين باكستان وأفغانستان عدة مجالات منها بناء الطرق والاتصالات الهاتفية والبريدية وتطوير الإعلام، وتوليد الطاقة مستمر وآخذ في التوسع.

وفي إطار العملية التعاونية التي بادر بها المجتمع الدولي قدمت باكستان تسهيلات ومعدات لتدريب الجيش الأفغاني والشرطة فضلا عن تعزيز الجهاز القضائي في أفغانستان وآليات السيطرة على المخدرات. وقدمنا أيضا تدريبات خاصة في مجال إزالة الألغام.

إننا ندرك تماما أن الهدف الأولي للمجتمع الدولي يبقى القضاء على القاعدة وما يتعلق بها من إرهاب في أفغانستان. وتؤيد باكستان العمليات المستمرة للتحالف الدولي في ذلك الصدد. ونأسف على حوادث إصابة المدنيين التي وقعت ونقدر الجهود التصحيحية التي تم الاضطلاع بها وتشارك باكستان بالتعاون مع الولايات المتحدة وغيرها من قوات التحالف في منع هروب عناصر القاعدة والطالبان عبر الحدود إلى باكستان وفي ملاحقة عناصر الإرهاب التي استطاعت أن تعبر الحدود والقبض عليها. وقد حققنا نجاحا كبيرا في هذا المسعى حيث تم القبض على مئات من عناصر القاعدة والطالبان. وطبيعي أن فعالية عملياتنا لا غنى عنها لنجاح عمليات التحالف داخل أفغانستان. ونأمل أن يتحقق النجاح تماما لهذه العملية في المستقبل القريب.

وفي الحرب ضد الإرهاب قدمت باكستان بعد أفغانستان أكبر عدد من التضحيات بالدم والدموع. ففي الأسبوع الماضي فقدت باكستان في عملية واحدة في منطقة حدودنا عشرة رجال بالإضافة إلى عدد مماثل من الإصابات السابقة في مواجهات مع عناصر إرهابية كانت تحاول اجتياز الحدود. ورغم هذه التضحيات وتوقع وجود صعوبات محلية، فإن حكومة الرئيس مشرَّف لم تُحجم ولم تتوان عن تأييد الحملة لاستئصال القاعدة وغيرها من عناصر الإرهاب من أفغانستان والمنطقة بأسرها.

لقد ظلت باكستان تقدم مساهمتها المستمرة وتعاونها المستدام رغم المحاولات التخريبية التي تقوم بها جارتنا في الشرق لاستخدام انشغال باكستان بالحرب ضد الإرهاب لتحقيق غاياتها الضيقة الأفق. لقد اضطرت باكستان إلى نشر أكبر عدد من قواتها على طول حدودها الشرقية على امتداد خط المراقبة الذي تشرف عليه الأمم المتحدة في جامو وكشمير للرد على التهديد بالحرب ضد باكستان ولكن حتى في أقصى حدود التوتر القائم في جهة الشرق في غضون الأسابيع القليلة الماضية عندما كانت سحب الحرب تخيِّم فوق جنوب آسيا لم تحرك باكستان قواتها المنشغلة بعمليات ضد الإرهاب على طول الحدود مع أفغانستان. وحالما خفت التهديدات بالحرب على الجهة الشرقية قليلا تابعت باكستان عملياتها المقررة وتعزيزاتها على طول الحدود الغربية.

ومن المؤكد أن قوات باكستان المسلحة منشغلة بعملية شاملة تستدعي المشاركة المحلية الكاملة في مناطق باكستان القبلية لملاحقة واستئصال أية عناصر من القاعدة أو غيرها من الإرهابيين ويتضمن ذلك خطوات لتعزيز الطرق وشبكات الاتصال وتنفيذ مشاريع التنمية ذات الصلة.

وفي حين أننا في باكستان نشاطر الشعب الأفغاني آماله وأحلامه فإننا نشاطره بعضا من اهتماماته الجادة التي عبر عنها الأمين العام كوفي عنان مرارا فضلا عن السفير الإبراهيمي. ويقر الجميع أن الأمن هو مفتاح الأمر لتعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان لكي يتم إيصال العون الإنساني للمشردين والمُعدمين في أفغانستان ولتشجيع العودة المبكرة للاجئين الأفغان ولتنفيذ خطط إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي في أفغانستان. فبدون الأمن الكافي لن يكون هناك سلام أو استقرار أو ازدهار. ويجب أن

نعترف أنه لم يمكن حتى الآن توفير شروط الأمن في جميع أجزاء أفغانستان. فثمة مناطق يتضح عدم الأمن فيها، مليئة بقطّاع الطرق والمجرمين ولا يزال الآلاف من المقاتلين مسلحين عبر البلاد وغالبيتهم موالون لمختلف القادة القبليين أو قادة الفصائل في المنطقة. ويبدو أن هؤلاء المتنفذين قد أحكموا قبضتهم على السلطة في الأشهر الماضية مما حرم الإدارة الانتقالية في كابل من مقدرتها على حفظ النظام أو تحصيل العوائد المالية.

إننا نرحب بالجهود المصممة التي يبذلها الرئيس قرضاي لتأكيد إرادة الحكومة المركزية ونتمنى له دوام النجاح في هذا المسعى الهام. وكما أشارت عدة تقارير فإن انعدام الأمن وخاصة في الشمال والشرق يُعيق توزيع المساعدات وعودة اللاجئين. والهجمات البربرية الأخيرة على موظفي المساعدات توضح طبيعة الوضع. ويساورنا القلق أيضا إزاء ما ينقل من تقارير عن قتال مستمر بين العصابات المتنافسة في مختلف المناطق. لقد كان الاغتيال المروِّع لنائب الرئيس الحاج عبد القادر مؤشرا واضحا ومأساويا على هشاشة الوضع الأمني حتى في كابل. وتعبِّر باكستان مجددا عن حزنها لمصرع الحاج عبد القادر السابق لأوانه وهو أفغاني وطني كانت صداقته لشعبنا وافرة ومتينة. وموته خسارة شديدة لأفغانستان وللإدارة الانتقالية وللجهود التي من شأنها ضمان تنفيذ منظم للعملية السياسية والحكم العادل كما تم تصور ذلك في اتفاق بون.

وأمامنا الآن بديلان لمعالجة موضوع الأمن الأول زيادة حجم القوة الأمنية الدولية للمساعدة وتمديد ولايتها على الأقل إلى مختلف المدن الرئيسية في أفغانستان. وهذا الخيار هو الذي يفضله السفير الإبراهيمي والأمين العام والذي يناشد به الرئيس قرضاي ويستحق دراسة مجددة في سياق البيئة الأمنية المتطورة في أفغانستان.

والطريقة الثانية هي إنشاء جيش وطني أفغاني وقوة شرطة سوف لا يكون غنى عنها على المدى البعيد لتزويد حكومة أفغانستان المركزية بالقدرة على حكم البلد بفعالية. ولكن عملية إنشاء جيش وطني وقوة شرطة وهي العملية التي تسهم فيها باكستان ستأخذ وقتا طويلا. وربما لا يتوفر الوقت لضمان ألا تفسد القوى الناشرة مجددا عملية توفير الأمن الفعال لجميع أنحاء أفغانستان وإعادة الوحدة والتكامل الجغرافي للبلد. وفي هذا السياق، فإن الحزازات الإثنية والمنافسات القبلية قد أصبحت مؤخرا أمرا ساخرا ويشير في الواقع إلى نقائص هذا الخيار كطريقة للتعامل مع مشاكل الأمن العاجلة. وإذا لم يكن بالإمكان زيادة وتوسيع حجم القوة الأمنية الدولية للمساعدة حالا فإنه يتوجب على مجلس الأمن وعلى أعضاء التحالف الدولي العاملين في أفغانستان أن يدرسوا غير ذلك من الطرائق الفعالة لتوفير الأمن لجميع مناطق البلاد. ونحن نؤمن أنه بالإمكان إقامة هذه الطرائق البديلة حتى ولو على أسس تخصيصية لضمان شروط معقولة من الأمن لجميع أنحاء أفغانستان.

وتعلق باكستان أهمية استثنائية على الالتزام المبرم في مؤتمر بون بعدم التدخل في شؤون أفغانستان الداخلية. وقد التزمت باكستان تماما بهذا الأمر. وإننا نثق بأن جيران أفغانستان الآخرين المباشرين ملتزمون بذلك أيضا. وسوف يكون من سوء الطالع، رغم ذلك، إذا كانت أفغانستان سوف تفقد استقرارها بسبب التدخل المستمر والسافر لبلد ليس جارا مباشرا لأفغانستان ولكنه يرى الآن فرصا للاصطياد في الماء العكر كسبيل لتحريك أهدافه الاستراتيجية والتكتيكية وهذا البلد لا يهمه كما يبدو إذا كانت اعتداءاته المتكررة ستضعف عملية إعادة السلام والاستقرار لأفغانستان كما تم تصورها في عملية بون. ونحن على ثقة من أن مجلس الأمن سوف يولي العناية الكافية لإنهاء محاولات كهذه من شأنها أن تزعزع استقرار أفغانستان وتسمم علاقاته مع واحد

من جيرانه الأقربين. وفي الحقيقة، إن المحاولات من جانب أي دولة خارجية لدعم المفضلين لديها في أفغانستان – والأسوأ من ذلك، استخدامهم ضد بلدان المنطقة الأخرى – لا بد للمجتمع الدولي أن يعارض هذه المحاولات وأن يقضي عليها إلى الأبد. لقد حان الوقت لبناء هيكل شامل للأمن في أفغانستان.

وبينما نرحب بالتقدم المحرز في عملية بون، ل ابد لنا أن نتذكر عملية طوكيو. فعدم الأمن لا ينبغي له أن يسهم في إجهاد المانحين. وينبغي للدعم القوي من المانحين أن يُكمِل عملية تحسين الأمن. ولا بد للمجتمع الدولي أن يفي بالتعهدات التي اتخذها في مؤتمر المانحين الذي انعقد في طوكيو، وكذلك في الاجتماعات اللاحقة لوضع شعب أفغانستان وبقوة على طريق التنمية.

وإننا نقر بالشواغل التي تشاطرها مؤخرا السفير الإبراهيمي مع المانحين في جنيف. وما لم يكن هناك دعم قوي ومستدام في المجالين الاقتصادي والإنساني، سيكون من الصعب على الإدارة الانتقالية أن تقدم الإغاثة أو تقوم بعملية إعادة التعمير في جميع أجزاء أفغانستان. وبينما يعتبر الأمن عنصرا جوهريا في توفير الإغاثة وإعادة البناء، فإن بعث الروح من جديد في النشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل لا يقل أهمية في عودة الأحوال الطبيعية وإيجاد حوافز لعودة السلام ودعم عملية بون السياسية. ولا بد للمانحين من مواصلة دعم الإدارة الأفغانية وترسيخ التقدم الذي أحرز حتى الآن. وهذه الفرصة لن تظل سانحة إلى ما لا نهاية.

وبالإضافة إلى مساعدة المانحين، فإن إعادة الإعمار في أفغانستان في المجالين الاقتصادي والاجتماعي يمكن المضي بهما بقوة عن طريق التعاون الإقليمي. ونرحب بالمبادرة الأخيرة التي أخذ زمامها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد مارك مالوخ براون، والرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين باكستان وإيران وأفغانستان، وكذلك مع الأعضاء الآسيويين الآخرين في منظمة التعاون الاقتصادي. وتعتقد باكستان أن تنفيذ الاتفاق الأخير الذي أبرم بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان بشأن خط أنابيب الغاز يمكن أن يوفر عائدات هامة وفرص عمل في أفغانستان في إطار عملية إنمائية إقليمية تعاونية مرحلية أوسع نطاقا. ونحث المجتمع الدولي على مد نطاق دعمه إلى عملية أوسع من التنمية الإقليمية التعاونية ليتسنى له المساعدة في تعزيز السلم والأمن وتحقيق درجة أكبر من الازدهار في أفغانستان وفي المنطقة بأسرها.

ونحث أيضا المجتمع الدولي على الإبقاء على دعمه في مجال الإغاثة الإنسانية وعودة اللاجئين إلى أفغانستان جنبا إلى جنب مع المساعدة التي يجري تقديمها بغية إعادة الإعمار في أفغانستان. وتشعر باكستان بالامتنان لأن أكثر من مليون لاجئ أفغاني قد عادوا في الأشهر الأخيرة. ونأمل أن يستمر الاتجاه المتمثل في العودة الطوعية للاجئين. كذلك، نأمل أن يتم التغلب على النقص في الموارد المالية التي يواجهها مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمات الدولية الأخرى في أقرب وقت ممكن. وبالتأكيد، فإننا نأمل ألا ينسى المجتمع الدولي أن هناك أكثر من مليوني لاجئ أفغاني لا يزالون في بلادي. وباكستان ما برحت تقدم الدعم للملايين من اللاجئين الأفغان على مر العقدين الماضيين من مواردها الضئيلة وبدون أي مساعدة من العالم الخارجي. وهؤلاء اللاجئون يستحقون الآن أكثر من أي وقت مضى توفير الدعم الكافي والمستدام لهم من المجتمع الدولي لتمكينهم من العودة إلى ديارهم على نحو آمن ومشرّف.

إن شعب أفغانستان والمجتمع الدولي قطعا شوطا طويلا في الشهور الستة الماضية. وأفغانستان التي كانت في حرب مع نفسها تسير الآن على درب السلام والتقدم.

والمجتمع الدولي مدين بالفضل للذين جعلوا ذلك ممكنا، وعلى رأسهم السفير الإبراهيمي ومن يعملون معه في أفغانستان. ولكن، ما من مجال للرضا والاكتفاء بذلك. فالطريق إلى السلام والاستقرار في أفغانستان محفوف بالعقبات والتحديات. والأمين العام لاحظ أنه بينما تمضي العملية السلمية قدما، هناك مشاكل جديدة وربما نكسات. ومع ذلك، علينا مواصلة العمل معا على جميع الجبهات بصبر وتصميم لضمان توطيد دعائم السلم وتحقيق الاستقرار. وهذه ليست بالمهمة السهلة. وقد قيل إن من لم يتعلموا من التاريخ لا بد لهم أن يكرروه. وعلينا ألاّ ندع ذلك يحدث في أفغانستان. وعلى المجتمع الدولي ألاّ ينسحب من أفغانستان بعد الانتهاء من المهمة المتمثلة في القضاء على الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد طلب مني ممثل أفغانستان أن أعرب، باسمه، عن الشكر لمشاعر المواساة التي أُعرِب عنها لوفاة نائب الرئيس الحاج عبد القادر.

أعطي الكلمة الآن للممثل الخاص لتناول بعض النقاط التي قد يود التعليق عليها.

السيد الإبراهيمي (تكلم بالانكليزية): إنه يوم طويل وحافل بالنسبة للمجلس، وسأكون موجزا جدا في كلامي. أود فقط أن أكرر إعرابي عن الشكر والعرفان لكل من شارك في هذه المناقشة. إن البيانات التي أُدلِي بها تؤكد اهتمام المجتمع الدولي المستمر بدعم أفغانستان، وهذا أمر موضع ترحيب كبير جدا.

وإنه لمن دواعي السرور أن نرى السيدة أوغاتا التي تقوم بزيارات متكررة لعدة مناطق في أفغانستان وهي كانت من كبار الموظفين الدوليين، وهي الآن ممثلة لبلادها. إن البيان الذي أدلت به يجسد إلى حد كبير اهتمام حكومتها واهتمامها شخصيا بأفغانستان.

ومرة أخرى، فإنني ممتن للبلدان المجاورة لأفغانستان وغيرها من البلدان في المنطقة على إدراكها لأهمية تقديم المساعدة من أجل تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان. وأعتقد أنها الآن تتشاطر وجهة النظر القائلة بأن الصراع في أفغانستان، إذا ما استمر، لن يكون محصورا داخل حدود ذلك البلد. وعلى نفس المنوال، أعتقد أن السلم إذا ما أرسيت دعائمه وتعززت في أفغانستان، ستعم فوائده البلدان المجاورة وتتجاوز ذلك في المنطقة.

وأود أن أطمئن المجلس إلى أنه تحت قيادة الأمين العام، فإن بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان والأمم المتحدة سوف تعملان من أجل خدمة الشعب الأفغاني بكل ما لدينا من قدرة. ونعتقد أن الشعب الأفغاني يستحق تلك المساعدة وذلك الاهتمام والدعم. ونعول على المجلس وأعضائه – وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – للإبقاء على العمل والقيام بكل ما تحتاجه المهمة من أجل الأخذ بأفغانستان إلى نقطة اللاعودة من السلام إلى الصراع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الممثل الخاص جزيل الشكر على حضوره هنا اليوم وعلى الرسالة الهامة التي وجهها إلى المجلس وعلى تلك الملاحظات الختامية. ونود منه لدى عودته أن ينقل معه تقدير وإعجاب أعضاء المجلس إلى بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان وإلى جميع وكالات الأمم المتحدة في الميدان.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.